عِلَلُ التَّعَادُلِ والتَّنَاسُبِ فِي العَلَامَاتِ الإِعْرَابِيْةِ

Illnesses of Equivalence and Proportionality in the Inflectional Signs

م.د. أنور جمال حسين

Lect. Dr. Anwar Jamal Hussein

جامعة تكريت / كلية التربية طوز خورماتو

Tikrit University / Education, Tuz Khurmatu

E-mail: Anwer.G.Hussen@tu.edu.iq

الكلمات المفتاحية: العلل، التعادل، التناسب، العلامات الإعرابية، الأصل والفرع.

Keywords: causes, equivalence, proportionality, grammatical signs, origin and branch.

الملخص

يتناول البحث موضوع الاعتدال والتوازن في علة توزيع العلامات الإعرابية في الأسماء والأفعال وأقسامهما بالشكل المتعارف عليه في النحو العربي, وكل ذلك طلبًا للتناسب والتعادل حسب الأولوية والرتب والموقع الإعرابي لغرض مراعاة الأصل والفرع, والقوة والضعف, والثقل والخفة, والسابق واللاحق, والأشرف والأخس، والأول للأول، وكل ذلك لإحراز التناسب والتعادل والتلاؤم في العلامات الإعرابية، ومن ثمَّ تتبع جهود النحاة في هذا الجانب قديمًا وحديثًا من محاولات إيجاد العلل والفرضيات المناسبة لهذا التناسب والتعادل, وتكمن علة التناسب والتعادل في العديد من المسائل النحوية بعد الجرد والجمع لها من أقوال النحاة ومحاولاتهم من تعليل ومناقشة التي توضِّح علة إيجاد الترابط في توزيع علامات الإعراب بين المسائل النحوية في كتب النحو, ومن هنا جاءت فكرة البحث، وتحت عنوان: (عِلَلُ التَّعَادُلِ والتَّنَاسُبِ فِي العَلَامَاتِ الإِعْرَابِيْةِ)، واتبع الباحث منهج الاستقراء الوصفي لدراسة المسائل النحوية التي وردت فيها علل التناسب والتعادل.

Abstract

The research deals with the subject of moderation and balance in the reason for distributing grammatical marks in nouns and verbs and their parts in the manner accepted in Arabic grammar, and all of this is in order to seek proportionality and equality according to priority, ranks, and grammatical position for the purpose of taking into account the origin and the branch, strength and weakness, weight and lightness, the antecedent and the subsequent, the noblest and the lowest, and the first to the first. And all of this is to achieve proportionality, equality, and compatibility in grammatical signs, and then follow the efforts of grammarians in this aspect, ancient and modern, in attempts to find reasons and appropriate hypotheses for this proportionality and balance. The reason for proportionality and equivalence lies in many grammatical issues after inventorying and collecting them from the sayings of grammarians and their attempts at explanation and discussion, which clarify the reason for finding correlation in the distribution of grammatical signs between grammatical issues in grammar books, and from here came the idea of the research, under the title: (Reasons for equivalence And proportionality in grammatical signs), and the researcher followed the descriptive induction approach to study grammatical issues in which the reasons for proportionality and equivalence were mentioned.

المقدمة

تعد التعليلات اللغوية شريكة النحو في نشأته ومساندة قواعده, وتُقدِّم له التفسير الأولي الذي يربط الأشياء بعضها ببعض, لما فيه من وجوه إقناعية واجتهادية وافتراضية, تهدف إلى تناسب نظام النحو العربي المتكامل.

والعلامات الإعرابية بفرعيها الأصلية والفرعية لها أثر كبير في تحديد معنى الوظيفي الكلمة في الجملة, ولهذه العلامات الإعرابية جوانب كثيرة لدراستها, وظهرت الحاجة إلى دراستها من جانب محدد, وهو دراسة جانب التناسب والتعادل في توزيع هذه العلامات الإعرابية في الأسماء والأفعال حسب موقعهما في الجملة, ومن ثمَّ تتبع جهود النحاة في هذا الجانب قديمًا وحديثًا من محاولات إيجاد العلل والفرضيات المناسبة لهذا التناسب والتعادل, وللوصول إلى الأسرار والأسباب التي جعلتها على ما هي عليه.

وتكمن أهمية البحث في ظاهرة علل التناسب والتعادل في العديد من المسائل النحوية بعد الجرد والجمع لها من أقوال النحاة ومحاولاتهم من تعليل وتفسير, والمناقشة توضِّح في إيجاد الترابط بتوزيع علامات الإعراب والبناء بين المسائل النحوية على هذا الترتيب من مراعاة الأصل والفرع, والقوة والضعف, والثقل والخفة, والسابق واللاحق, والأشرف والأخس, ولهذا تضمنت تلك المسائل فكرة مسلك التعادل والتناسب في العلامات الإعرابية, ومن هنا تكونت فكرة البحث التي تصطبغ عليها صبغة عقلية نحوية واضحة تحت عنوان: **(عِلَلُ التَّعَادُلِ والتَّنَاسُبِ فِي العَلَامَاتِ الإِعْرَابِيَّةِ)**. وقد تم تقسيم البحث إلى مقدمة وتمهيد وعشر مسائل نحوية, وخاتمة.

تهدف الدراسة بالتعرّف إلى فكرة تخص أسباب توزيع العلامات الإعرابية بهذا الشكل, والتعرف على المعادلات (الأصل والفرع, والقوة والضعف, والثقل والخفة, والسابق واللاحق, والأشرف والأخس) التي تضمنتها العلامات الإعرابية والمصطلحات النحوية.

واعتمدت في البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على دراسة المسائل التي تضمنت فكرة التناسب والتعادل والتوزان بين العلامات الإعرابية.

التمهيد

مفهوم العلة والإعراب وأهميتهما عند النحاة

العِلَّةُ لغةً واصطلاحًا:

لغة: العِلَّةُ: – بكسر العين– مأخوذة من الفعل (علَّل): من معانيها: المرض، والحدث يشغل صاحبه عن أمره، وكأنَّ تلك العلَّةَ صارت شُغلاً ثانياً منَعَه من شُغله الأول. واعتلَّ: أي مرض، فهو عليل (الجوهري،١٩٨٧, ص٥٢٩).

اصطلاحا: عبارة عن معنى يحلُّ بالمحل فيتغير به حال المحل بلا اختيار، ومنه يسمى المرض علة, وذلك أنه بحلوله يتغير حال الشخص من القوة إلى الضعف (الجرجاني، ١٩٨٣, ص١٥٤). ومن المحدثين حسن الملخ عرَّف التعليل في النحو بأنه: تفسير اقتراني يُبين الإعراب أو البناء على الإطلاق وعلى الخصوص وفْقًا لأصوله العامة. كما أضاف أيضا: أن التعليل في عمومه بيان علة الشيء, وتقرير المؤثِّر فيه لإثبات الأثر (الملخ، ٢٠٠٠م, ص٢٩).

الإعراب في اللغة والاصطلاح:

يأتي الإعراب في اللغة على معانٍ عديدة, منها: الإبانة, يقال: أعرب عن حاجته: إذا أبان عنها. وكذلك: التحسين: يقال: أعربتُ الشيء, أي حسَّنته. والانتقال, يقال: عرِبتُ الدابة في مرعاها, أي: جالت (أبوحيان، ١٩٩٨م, ٨٣٣/٢).

وأما في الاصطلاح فلا يختلف تعريف الإعراب في اصطلاح النحاة عن تعريفه اللغوي, فقد عرَّفه الزجّاجي: ((الإعراب: الحركات المبينة عن معاني اللغة)) (الزَّجَّاجي، ١٩٨٦م, ص٩١), وعرَّفه ابن جني: ((الإعراب: هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ)) (ابن جني, ١٤٠٣هـ, ٣٦/١). ومن التعريفات أيضا تعريف الجرجاني: ((الإعراب: هو اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل في اللفظ أو التقدير)) (الجرجاني, ١٤١٣هـ, ص٣١). وكما عرَّفه أيضا ابن مالك في شرحه: ((الإعرابُ جيء به لبيان مقتضى العامل من حركةٍ، أو حرف، أو سكون، أو حذف)) (ابن مالك, ١٤١٠هـ, ٣٣/١).

أنواع علامات الإعراب:

ذكر النحاة أن أنواع علامات الإعراب ثلاثة وهي: الرفع, والنصب, والجر, وأما الجزم فمختلف فيه, فقسم عدَّه نوعًا من أنواع العلامات, وقال آخرون: ليس الجزم بعلامة إعراب. فالرفع بالضمة, والنصب بالفتحة, والجر بالكسرة, والجزم بالسكون أو بالحذف ـ عند من أثبته إعرابا ـ لأن الجزم قطع الحركة إلا في مواضع النيابة (ياقوت، ١٩٩١, ص١٥–١٦). وسائر علامات الإعراب الأخرى فروع عليها؛ وذلك لأنها تدخل على الفروع, فاستحقَّ الفرعُ الفرعَ والأصلُ الأصلَ (الملخ، ٢٠٠١, ص٩).

وأوضح ابن يعيش تسمية: "وُجوه الإعراب" بهذا الاسم؛ أي: أنها يراد بها أنواع إعراب الأسماء التي هي الرفع والنصب والجرّ, وذلك لأنه لمّا كانت معاني المسمّى مختلفة فيها، تارةً تكون فاعلة، وتارةً تكون مفعولة، وتارةً تكون مضافًا إليها؛ كان الإعرابُ المضافُ إليه مختلفًا، ليكون دليلًا على حسب المدلول عليه (ابن يعيش, ٢٠٠١م, ١٩٧/١).

العلامات الإعرابية من حيث القوة والضعف أو الثقل والخفة:

إن طبيعة الحركات منها ما هو قوي أو خفيف, ومنها ما هو ثقيل أو ضعيف, ومن هنا نظر الباحثون إلى ترتيبها من جانبين:

الأول: جانب التنظير: حيث أجمع النحاة القدامى على أنَّ أثقل الحركات وأقواها (الضمة), وأن أضعف الحركات وأخفها (الفتحة), وأن (الكسرة) في رتبة بين الضمة والفتحة؛ لأنها أخف من الضمة وأثقل من الفتحة (ابن مالك, ١٩٨٢م, ٢٠/١), وفي ذلك قال الزجاجي: ((إن المفتوح إلى المخفوض أقرب منه إلى المرفوع؛ وذلك لأن الضمة أثقل الحركات, والفتحة أخفها, فهي إلى الكسرة أقرب)) (الزجاجي, ١٩٨٦م, ص١٢٨), ويقول الجرجاني: ((إن الفتحة كما لا يخفى أخف من كل واحدة الضمة والكسرة)) (الجرجاني، ١٩٦٩م, ص٤٥٤), ويقول السيوطي في الجر: ((والجر وهو لما بين العمدة والفضلة, وذلك لأنه أخف من الرفع وأثقل من النصب)) (السيوطي، ١٤١٣هـ, ٨١/١), ونقل السيوطي عن كتاب (البسيط) في موضع آخر: ((لا خلاف أن الفتح أخف عندهم من الكسر... والفتحة أقرب إلى الكسرة من الضمة, ولهذا حُملَ الجر على النص في ما لا ينصرف, والنصب على الجر في جمع المؤنث السالم حملًا على القرب)) (السيوطي, ١٤١٣هـ, ٢١/١).

والثاني: جانب التطبيق: كل ما سُبقت من آراء في التنظير لا تتوافق مع التطبيق, فالكسرة أقوى من الضمة؛ لأنهم نظروا في مسألة كتابة الهمزة " ينظر في حركة الهمزة نفسها وحركة ما قبلها, ومن ثم ترسم الهمزة في صورة أقوى الحركتين, وأقوى الحركات ...., ثم الضمة, ..." (مجمع, ٢٠٠٤م, ص١٢) , ولذا كل من يهتم بقواعد الإملاء وخاصة كيفية رسم الهمزة يعتقد أن الكسرة هي أقوى الحركات, وليس كما قال العلماء القدامى: إن الضمة هي الأقوى.

إلا أن أحد من الباحثين المحدثين (يوخنا مرزا الخامس) قد حسم الخلاف, وقد جمع بين الجانبين, وتوصل إلى أن ثمة فرقًا بين المصطلحين (الثقيل/ والقوي) معتمدا على آلة النطق للحركات الإعرابية, فالعلماء القدامى يرون أن الضمة هي أقوى الحركات, وهي كذلك على الجهاز النطقي, أما الكسرة فهي الأثقل _ وليست الأقوى_ في الحركات؛ لأنها ثقيلة في النطق على اللسان أكثر من الضمة, كما أن الضمة قوية كصوت (يوخنا, ١٤٢٨هـ, ص٣٢٨). واستدل بكلام الإمام الرازي حيث قال: "أثقل الحركات الضمة، لأنها لا تتم إلا بضم الشفتين، ولا يتم ذلك

إلا بعمل العضلتين الصلبتين الواصلتين إلى طرفي الشفة، وأما الكسرة فإنه يكفي في تحصيلها العضلة الواحدة الجارية، ثم الفتحة يكفي فيها عمل ضعيف لتلك العضلة" (الرازي, ١٤٢٠هـ, ٥٦/١).

وقد يسأل السائل: لماذا الرفع أسبق الحركات رتبةً؟ أجيب بأن الرفع أسبق الحركات في الرتبة, وذلك لأنه علامة العمدة (الزجاجي,١٩٥٩م, ص١٢٤), فالمرفوع يتقدم على المنصوب والمجرور؛ لأنه عمدة الكلام, كالفاعل والمبتدأ والخبر (ابن مالك, ١٤٠٤هـ, ٧٠/١), وذلك أنه يستغني عن النصب والجر.

ويعلل ابن جني في تقديم الرفع على المنصوب, وقال: ((فلما عزموا النطق بهما قدموا الأقوى بهما؛ وذلك لأمرين: أولها: أن رتبة الأقوى أسبق وأعلى دائمًا, والآخر: قدموا الأثقل وأخروا الأخف من قبل أن المتكلم في أول نطقه أقوى نفسًا وأظهر نشاطًا... كما رُفِعَ المبتدأ لتقدمه فأعطوه أي أعربوه بأثقل الحركات وهي الضمة, وكما رُفِعَ أيضا الفاعل لتقدمه ونُصِبَ المفعول لتأخره...)) (ابن جني,١٤٠٣هـ, ٥٦/١).

وذكر ابن الخباز, وقال: ((بدأوا بالمرفوعة, وذلك لأن المرفوع يستغني عن المنصوب والمجرور, ولا يكونان حتى يتقدم المرفوع, ألا ترى أنك تقول: قامَ محمدٌ, وزيدٌ منطلقٌ, وضربَ عليٌ, فيستغني الكلام عن المنصوب والمجرور, فإذا احتجت إلى فضلة بيان أتيت بهما, كقولك: قام زيد قيامًا, وعمرو منطلق إلى زيد, وضرب علي بالسوط)) (ابن الخباز,٢٠٠٧م, ١٠٣/١).

ويذكر السيرافي بقوله: ((كانت الحركات مختلفة المواضع، لاختلاف مواضع الحروف المأخوذة منها هي، وذلك أن الحركات ثلاث: الفتحة مأخوذة من الألف، ومخرج الواو من بين الشفتين، ومخرج الياء من وسط اللسان، ومخرج الألف من الحلق فأوّل هذه المخارج وأقربها متناولا الواو، فجعلوا الحركة المأخوذة منها لأوّل الأسماء رتبة, وهذه العلة مرضية)) (السيرافي، ٢٠٠٨م, ٢٦٠/١).

وبالتالي تتقدم المرفوعات على غيرها, وذلك أنها لازمة للجمل, والعمدة فيها, وما عداها فضلة يستقل الكلام دونها (الأوسي، ١٩٩٣م, ص٦٥).

المسألة الأولى

علة حمل النصب على الجر في جمعي التصحيح

ذكر النحاة أن الجمع بنوعيه المذكر الذي يعرب بالحروف, فيرفع بالواو وينصب ويجر بالياء, والمؤنث الذي يعرب بالحركات, فيرفع بالضمة وينصب ويجر بتنوين الكسر, وكلاهما جمع سلامة, قال عباس حسن: ((كان من الإنصاف أن يزاد التنوين في الثاني، ليكون مقابلًا للنون في جمع المذكر السالم، ويتم التعادل بين الاثنين من هذه الناحية, وسموه لذلك، تنوين المقابلة)) (حسن، ١٩٧٥م, ٤٢/١).

ويلاحظ من إعرابهما أنهما في حالة النصب يحملان على الجر ولم يحملا على الرفع, وكما معلوم عند ابن جني أن الياء إشباع للكسرة (الأنباري, ١٩١٧م, ٣١٧/٢), وقد يسأل السؤال: لِمَ حُمِلَ النصب على الجر فيهما ولم يُحملَا على الرفع؟.

أجاب ابن الحاجب عن هذا التساؤل بقوله: ((إن النصب والجر أخف من الرفع فحُمِلَ أحدهما على الآخر، ولم يُحمل على الأثقل؛ لئلا يَكْثُرَ الثقلُ)) (ابن الحاجب, ١٩٨٩م, ٨٣٣/٢). ومن تعليل ابن الوراق أيضًا: ((أن الجر أخف من الرفع، فلمَّا أرادوا حمل المنصوب، وهو خفيف، كان حمله على المجرور أولى)) (ابن الوراق, ١٩٩٩م, ص١٦٠). وذكر ابن العثيمين: ((إذًا حصل التعادل والتسوية لما حُمِلَ نصب جمع المذكر السالم على جرّهِ فنصب بالياء كما جُرَّ بالياء، كذلك هنا جمع المؤنث السالم نصب بالكسرة كما جُرَّ بالكسرة)) (الحازمي, ٢٠١٠م, ص١٧٠), وهذا من باب التعادل.

المسألة الثانية

علة جزم الفعل وجر الاسم

أشار النحاة إلى أن الجر من اختصاص الاسم, والجزم من اختصاص الفعل, ولكنهم عللوا اختصاص الاسم بالجر واختصاص الفعل بالجزم ولا يجوز العكس, وكما هو معلوم أن الجر عبارة عن حركة والجزم عبارة عن عدم الحركة, وذهبوا إلى أبعد من هذا, وقالوا: إن الجر أثقل من السكون, وأشاروا أيضا إلى أن الاسم خفيف بسيط بمدلوله, وذلك أنه يدل على شيء واحد وهو الذات, والفعل ثقيل؛ لأنه يدل على شيئين, وهما الحدث والزمن, لذلك أُعطي الخفيفُ – هو الاسمُ– الثقيلَ – هو الكسر– ليزداد الاسم ثقلًا بالحركة فيتَّزن, وأُعطي الثقيلُ – هو الفعل– الخفيفَ – هو السكون – ليصير خفيفًا فصار تعادل بينهما مراعاة لقاعدة التعادل والتوازن (الحازمي، ٢٠١٠م, ص١٦٥–١٥٧). وقد صرَّح الفراء بهذا القول: ((إن الأسماء أخف من الأفعال، وإن الأفعال أثقل من الأسماء، وإنه إنما جزمت الأفعال لثقلها، فخففت بالجزم؛ وذلك

أنه حذف, وإن الأسماء كانت أحمل للخفض لخفتها ليعتدل الكلام ...)) (الزجاجي, ١٩٨٦م, ١٠٦٩/١).

ومما أضاف أبو النجاء (خلف بن جعفر المصري (ت:٣١٨)) في حاشيته على شرح خالد الأزهري على الآجرومية إلى العلة السابقة التاء الداخلة إلى الفعل والاسم لأجل التأنيث بقوله: ((إنَّما اختصَّت السَّاكنة بالفعل فرقا بينها وبين اللاحقة للاسم ولم يعكس, وذلك أنَّ الفعل ثقيل لتركُّبه من الحدث والزمان, لو أخذ التاء المتحركة لزَادَ ثقلُهُ, والاسم خفيف لخلوّه منهما, ولو أخذ الخفيف لحصل الطَّيش؛ ولأجل هذا أُعْطِيَ الخفيفُ – وهو السَّكون– للثَّقيل –وهو الفعل–, والثَّقيل –وهو الحرفُ– المتحرّكُ للخفيف –وهو الاسم– لحصول التَّعادل)) (أبو النجاء, د:ت, ص٢١).

يتَّضح مما سبق أن حرف التاء الذي يدخل الفعل والاسم لأجل التأنيث, وإنما سكِّن التاء في الفعل كـ(قامتْ), وحرِّك في الاسم كـ(مسلمةٌ) ولم يعكس, لئلَّا ينظم ثقل الحركة إلى ثقل الفعل، لذا علَّلوا أنَّ الفعل ثقيلٌ والاسم خفيفٌ، والسكون خفيفٌ والحركة ثقيلةٌ، فأُعطِي الخفيفُ الثقيلَ, والثقيلُ الخفيفَ، أي: أُعطِي الخفيفُ – هو الاسم – الثقيلَ – هو الحركة–، وأُعطِي الثقيلُ –هو الفعل– الخفيفَ – هو السكون– وذلك لمسلك التعادل والتناسب (الحازمي, د:ت, ١١/٨).

ومن جهة أخرى قال النحاة في علامات الإعراب: إن الرفع مقدم على النصب والجر والجزم, وتأتي مرتبة الجر قبل الجزم؛ لأنه أشرف منه, وكذلك الاسم أشرف من الفعل، فقُدِّم ما يتعلق بالأشرف –هو الاسم– على غيره وهو الفعل (الباجوري, ٢٠١٣م, ص١٦٥). فلهذه العلة التي في كلام العرب خُصَّت الجزم؛ لأنه حذف الحركة أو الحرف بالفعل الثقيل, وأُلحقَ الجر بالاسم الخفيف؛ لأنه عبارة عن حركة, ولم يعكس, وذلك لحصول التعادل والتوزان والتناسب بينهما للأسباب والعلل التي ذُكِرتْ في المسألة, والله أعلم.

المسألة الثالثة

علة كسر نون التثنية وفتح نون الجمع

ميَّزَ النحاة بين نوني المثنى والجمع من خلال التحريك, فالنون في التثنية مكسورة وفي الجمع مفتوحة وليس العكس بأنَّ تكون النون في التثنية مفتوحة وفي الجمع مكسورة (ابن هشام، ١٣٨٣هـ, ١/ ٨٢).

ذكر السيرافي وابن الأنباري علة الكسر لنون التثنية والفتح لنون الجمع دون أن يكون الأمر على الضد من هذا, وذلك أنَّ الكسر أقوى وأثقل من الفتح كما ذُكِرَ آنفًا, والجمع أثقل من

التثنيـة، فجعلـوا الأثقلَ للأخفِّ، والأخفَّ للأثقلِ حتـى يعتدلا، ولا يجتمـع عليهم فـي شـيء واحـد أثقال مترادفة (السيرافي، ٢٠٠٨ م, ١٤٢/١).

ومن جهة ذكر ابن الوراق علة كسر نون التثنية وفتحها في الجمع: ((وهو أن الجمع يقع قبل النون فيه واو قبلها ضمة أو ياء قبلها كسرة، فكرهوا كسر النون؛ لكيلا يثقل بتوالي الكسرات، أو يخرجوا من ضم إلى كسر بسبب الثقل, فسُقِط الكسر، وهو بالإسقاط أولى، فلم يبقَ إلا الفتح، فجُعِلَ الكسرُ للأخفِّ، والفتحُ للأثقلِ ليعتدلَا)) (ابن الوراق, ١٩٩٩م, ص١٦٤).

فبهذه المقارنة وجدنا علة الفرق للتناسب والتعادل بين نون الثنية والجمع, فقد كسرت نون المثنـى بخفـة الالـف وثقل كسـرة النـون, وفتحـت نـون الجمـع بثقـل الـواو وخفـة الفتحـة, فحصـل الاعتدال بينهما.

يُلاحظ من هذه العلل كيف يتمَّ التعادل والتناسب بين نوني التثنية والجمع, فقد قُسِّمت الحركات بالتساوي بينهما لما كان الجمع أثقل من التّثنية، والكسر أثقل من الفتح، فأعطوا الأخفَّ الأثقل، والأثقلَ الأخف ليعادلوا بينهما, والله أعلم.

المسألة الرابعة

علة إعراب التثنية والجمع بالحروف دون الحركات

قسَّمَ النحـاة علامـات الإعـراب إلـى أصـلية وفرعيـة, فالعلامـات الأصـلية أربعـة: (الضـمة والكسرة والفتحة والجزم), والعلامات الفرعية هي (الألف والواو والياء مع مصاحبة النون لهن في الغالب) (ابن هشام، ١٣٨٣هـ, ص٤٦). علَّلَ أبو بركات الأنباري سبب إعراب التثنية والجمع بالحروف دون الحركات, قال: ((تعدُّ التثنية والجمع فرعًا على المفرد، والإعراب بالحروف فرعًا على الحركات، فكما يُعرب المفرد الذي هو الأصل بالحركات التي هي الأصل، فكذلك تُعرب التثنيـة والجمع اللـذان همـا فـرع بـالحروف التـي هـي فـرع، فـأُعطي الفرعُ الفـرعَ، كمـا أُعطـي الأصلُ الأصـلَ؛ وكانـت الألـف والـواو والياء أولـى مـن غيرهـا, وذلـك لأنهـا أُشْـبِهَ الحـروف بالحركات)) (الأنباري, ١٩٩٩م, ص٦٢). وعلَّل ابن بابشاذ من جهة أخرى بقوله: ((العلة في إعراب التثنية بالحروف, لأن المثنى أكثر من الواحد فجعل إعرابه بشيء أكثر من إعراب الواحد, ولا أكثر من الحركة إلا الحرف)) (بابشاذ، ١٩٧٧م, ١٢٨/١).

يُلاحظ من تعليلات النحاة فيها ضربٌ من باب التعادل والتناسب, حيث أُعطي الفرعُ الفرعَ كما أُعطي الأصلُ الأصلَ في التعليل الأول, وفي التعليل الثاني يعلل أن المثنى والجمع أكثر من الواحد, كما أن الإعراب بالحروف أكثر ثقلًا من الإعراب بالحركات, حيث أُعطي الأثقلُ للأكثرِ, وأُعطي الأخفُّ للأقلِ.

المسألة الخامسة

علة إعراب التثنية بالألف والجمع بالواو في حالة الرفع

عرف النحاة المثنى بأنه: ما دلَّ على اثنين بزيادة في آخره (الفاكهي، ١٩٩٣م, ص١٠٨), مثل: مدرس مدرسان, وأمَّا حدُّ جمع المذكر السالم: فهو اسم دلَّ على أكثر من اثنين مع سلامة لفظ مفرده بزيادة في آخره, مثل: مهندس مهندسون (ابن هشام, ١٩٩٤م,١/٧٣).

والقاعدة النحوية أن المثنى يُرفع بالألف, وجمع المذكر السالم يُرفع بالواو, واشتركا في حالتي النصب والجر بالياء, إذًا ما علَّة تخصيص الألف للتثنية والواو للجمع في حالة الرفع, وأشركوا بينهما في الجر والنصب بالياء؟.

علَّل النحاة لهذا السؤال بعللٍ عديدة, منها تعليل ابن الأنباري بقوله: ((إنما خصوا التثنية بالألف، والجمع بالواو, ذلك أنَّ التثنية أكثر من الجمع؛ لأنها تدخل على العاقل وغير العاقل ... بخلاف جمع مذكر السالم، فإنَّه في الأصل لأولي العلم خاصة، فلما كانت التثنية أكثر، والجمع أقل؛ جعلوا الأخفَّ –وهو الألف – للأكثر، والأثقلَ – وهو الواو– للأقل, ليعادلوا بين التثنية والجمع)) (الأنباري, ١٩٩٩م, ص٦٢). ويعدُّ هذا التعليل من أقرب التعليلات إلى موضوع البحث؛ لأن فيه ضربًا من التعادل والتناسب.

ونقل ابن جني كلام أبي علي الفارسي بقوله: ((لما كان الجمع أقوى من التثنية؛ لأنه يقع على أعداد مختلفة فوق الاثنان، وكان لذلك أعم تصرفًا من التثنية التي تقع لعدد واحد من الأعداد، وهو اثنان، جعلوا الواو التي هي أقوى من الألف في الجمع الذي هو أقوى من التثنية)) (ابن جني, ٢٠٠٠م, ٢/٣٥٠).

ويعلل الزمخشري بقوله: ((إنّ التثنية أكثرُ من الجمع، لأن كلَّ ما يجوز جمعُه هذا الجمع يجوز تثنيتُه، وليس العكس بأنَّ كلَّ ما يجوز تثنيتُه يجوز جمعه جمع السلامة, لذا جُعلت الألفُ فيما يكثر استعماله لخفّتها؛ لأنّهم يعتنون بتخفيف ما يكثر على ألسنتهم، ولذلك نظائر كثيرةٌ)) (ابن يعيش, ٢٠٠١م, ٣/١٨٧).

يلاحظ من التعليلات السابقة أنها ذات اتجاهين: الأول: هو أن الجمع أقوى من التثنية؛ لأنه واقع على أعداد مختلفة ثلاثة فما فوق إلى ما لا نهاية, بينما التثنية لا تقع إلا على العدد اثنان ولا تتجاوزه. وأما الآخر: وبالنسبة لعلامتي الإعراب في التثنية والجمع, وهما: الألف والواو, والألف أخف من الواو كما أن الواو أقوى وأثقل من الألف, لذلك لما كانت التثنية أكثر، والجمع أقل, جعلوا الأخف – وهو الألف – للأكثر، والأثقل – وهو الواو– للأقل؛ ليعادلوا بين التثنية والجمع, والله أعلم.

المسألة السادسة

علة تسكين البناء وتحريك المعرب

ذكر النحاة بالاتفاق أن الأصل في المبني اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً أن يُسَكَّن؛ لأن حركته لا تفيد معنى، وهو بخلاف الإعراب الذي في أصله الحركة (المرادي، ٢٠٠٨م, ٣١٢/١), للتفريق بين المعاني من الفاعلية والمفعولية والإضافة (ابن الخباز, ٢٠٠٧م, ص٦٩), لكن قد يسأل السائل: لِمَ أُعطِيَ السكون للبناء دون الإعراب؟.

أجاب الخضري في حاشيته عن هذا التساؤل, حيث ذكر أن السكون خفيف والمبني ثقيل؛ ذلك أنه ملازم لحالة واحدة (الخضري، د: ت, ٣٣/١)، فلو حرِّك اجتمع فيه ثقيلان, وهما: ثقل الحركة وثقل البناء, فلذلك أُعطِي السكونُ البناءَ؛ لأنه خفيف, أي: أُعطي الثقيلُ الذي هو المبني الخفيفَ وهو السكون, وذلك سلوكاً مسلك التعادل والتناسب؛ لئلَّا يعطى الثقيل الثقيل، كما أنه لا يُعطى الخفيف الخفيف، إنما يُعطى الثقيل للفظ الخفيف، ويُعطى الخفيف للفظ الثقيل, وذلك للتوازن والاعتدال, والله أعلم.

المسألة السابعة

علة اختصاص المبتدأ بالرفع دون غيره

من أنواع الجمل الجملة الإسمية والتي تتكون من المبتدأ والخبر, وكما معلوم أن المبتدأ مرفوع أبدًا, والرافع له عامل معنوي وهو الابتداء, والابتداء هو التجرد من العوامل اللفظية العاملة (المرادي، ٢٠٠٨م, ٤٣٧/١), والذي يهمُّ من باب الابتداء هذا السؤال, إذا قيل: لِمَ خصَّ المبتدأ بالرفع دون غيره؟, وأجيب عن هذا السؤال بعلتين:

فالعلة الأولى لابن الوراق, حيث قال: ((إن المبتدأ أول الكلام، فوجب لما استحق الإعراب أن يعطى أول حركة الحروف مخرجا وهو الضَّم)) (ابن الوراق, ١٩٩٩م, ص٢٦٣). وأما العلة الثانية: فهو لابن الأنباري, ويعلل ذلك من وجهين: أحدهما: أن المبتدأ وقع في أقوى أحواله وهو الابتداء، فأُعْطِيَ أقوى الحركات وهو الضم. والثاني: أنَّ المبتدأ أوَّل، والرفع أول، فأُعْطِيَ الأوَّلُ الأوَّلَ (الأنباري، ١٩٩٩م, ص٦٢).

يلاحظ من تعليلي ابن الوراق وابن الأنباري, أنَّ الرفع وهو أوَّل الحركات وأقواها, وأنَّ المبتدأ أولٌ رتبةً في الجملة الإسمية, فأُعطي أوَّل الحركات له وهو الضم, وكذلك وهو في أقوى أحواله, وهو التجرد من العامل اللفظي, فأُعطي أقوى حركات الإعراب له وهو الضم أيضًا, وهذا من باب التناسب والتعادل, والله أعلم.

وأوضح ابن الأنباري الإشكالية التي وقعت في تعليله, قوله: إن المبتدأ أول فأُعطِيَ أول الحركات وهو الضم, لكن إذا قيل: أليس هذا ينقض بالفعل الماضي والمضارع، فإنهما يقومان

مقام الاسم (المبتدأ)، ولا يرتفعان؟. فأجاب بقوله: ((إنما لم يرتفع الفعل الماضي؛ لأنه لم يثبت له استحقاق جملة الإعراب فهو من المبنيات، فلم يكن هذا العامل موجبًا له الرفع؛ لأنه نوع منه بخلاف الفعل المضارع, فإنَّه يستحق جملة الإعراب لمشابهة الاسم, فصار قيامه مقام الاسم موجبًا له الرفع)) (الأنباري، ٢٠٠٣م, ٢/٤٤٩).

المسألة الثامنة

علة رفع الفاعل ونصب المفعول

ذكر النحاة أنَّ الفاعل مرفوع أبدًا والمفعول منصوب أبدًا, وهذا مما لا خلاف فيه بين النحاة, لكن قد يسأل سائل عن علة اختيار الرفع للفاعل والنصب للمفعول وليس العكس, علَّل النحاة لاستحقاق الفاعل للرفع بتعليلات كثيرة, منها: للتناسب والتعادل كالرتبة, ومنها للتناسب فقط كالقوة والضعف, والقلة والكثرة.

اشتراك السيرافي وابن يعيش وابن الأنباري في تعليل الرتبة, إذ قالوا: ((اختص الفاعل بالرفع للأسبقية؛ لأن الفعل لا بدَّ له من فاعل ورتبته بعد الفعل, فالفاعل أوَّل، والرَّفع أوَّل، والمفعول آخر، والنصب آخر؛ فأُعطي الأوَّلُ الأوَّلَ، والآخرُ الآخرَ من باب التعادل التناسب)) (ابن يعيش, ٢٠٠١م, ١/ ٢٠١).

أما تعليل القوة والضعف, فقد ذكروا تعليلات مختلفة لها, منها تعليل السيرافي الذي ينظر إلى الفاعل بأنه قوي بالحركة (الضمة), حيث قال: ((أوّل ما يرد من الأسماء, الفاعل، فيرد والنفس جامّة، فاستعمل له أقوى الحركات وهو الضم؛ لقوة النّفس عند وروده على إتمام النطق، وجعل أخفُّ الحركات لما بعد الفاعل)) (السيرافي, ٢٠٠٨م, ١/٢٦٠). وأما تعليل ابن الوراق فقد علَّل بأن لفاعل قوي بالمعنى: ((أَن الفاعل أقوى من المفعول؛ لأنه يحدث الفعل، فوجب أَن يعطى أقوى الحركات، وهو الضَّم، والمفعول لما كان أنقص أُعطي أَضعف الحركات، وهو الفتح)) (الوراق، ١٩٩٩م، ص٢٦٩). وأما تعليل ابن الأنباري فهو قريب من تعليل ابن الوراق إذ يقول: ((إن الفاعل أقوى من المفعول؛ فأُعطي الفاعل الذي هو الأقوى، الأقوى وهو الرّفع، وأُعطيَ المفعول الذي هو الأضعفُ، والأضعف هو النصب)) (الأنباري, ١٩٩٩م, ص٧٩).

وأما تعليل القلة والكثرة, فقد ذكر ناظر الجيش علة, حيث قال: ((إن الفعل لا يكون له إلا فاعل واحد، ويكون له مفاعيل كثيرة؛ فمن الفعل ما يتعدى إلى مفعول واحد، ومنه ما يتعدى إلى مفعولين، ومنه ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين، بالإضافة إلى أنه يتعدى إلى المصدر، وظرف الزمان والمكان، والمفعول له، والحال، وليس له إلا فاعل واحد، وكذلك كل فعل لازم يتعدى إلى هذه الخمسة، وليس له أيضًا إلا فاعل واحد، فإذًا ثبت أن الفاعل أقل من المفعول، والرفع أثقل،

والفتح أخف، فأعطوا الأقل الأثقل، والأكثر الأخف؛ ليكون ثقل الرفع موازيًا لقلة الفاعل، وخفة الفتح موزاية لكثرة المفعول)) (ناظرالجيش، ١٤٢٨هـ, ١٥٧٨/٤).

ولتحليل تعليلاتهم في أن الفاعل استحق الرفع دون المفعول أنهم نظروا إلى الفاعل أكثر من اتجاه: الاتجاه الأول: وهو أن الفاعل أول في الرتبة من المفعول, والرفع أول الحركات, لذا أعطي الرفع للفاعل من باب التناسب والتعادل. وإما الاتجاه الثاني: فهو أن النفس في أول خروجه من الفم يكون قويًا والضمة ثقيلة تحتاج إلى نفس قوي, والفاعل واقع في الأول؛ لذا أعطي الفاعل الضم وقُوي به لفظًا, وكما أن الفاعل أقوى في المعنى؛ لأنه ما يحدث الفعل فوجب له أقوى الحركات وهو الضم بخلاف المفعول وهو أنقص في المعنى منه فأعطي له أخف الحركات وهو الفتح فأعطي كل ما يناسبه ويوازيه. وأما الاتجاه الأخير: فهو أن الرفع ثقيل والنصب خفيف، والفاعل لا يكون إلا واحدًا، والمفعول متعدد، فأُعطي الأثقلُ –وهو الرفع– للواحد –وهو الفاعل–، والأخف – وهو النصب– للمتعدد –وهو المفعول–؛ ليتعادلا, والله أعلم.

المسألة التاسعة

علة تنوع حركات الضمير المتصل بالفعل

من أنواع الضمير المتصل بالفعل (التاء) المتحركة, والتي تُضمُّ للمتكلم وتُفتحُ للمخاطب وتُكسرُ للمخاطبة, ومن أمثلته: ضربْتُ, وضربْتَ, وضربْتِ, قال الصبان: ((التاء تُضمُّ للمتكلم وتُفتحُ للمخاطب وتُكسرُ للمخاطبة للفرق)) (الصبان، ١٩٩٧م, ١٦٣/١). وقد يسأل السائل عن علة تخصيص الرفع للمتكلم والنصب للمخاطب والكسر للمخاطبة؟.

أجاب الدماميني والصبان عن هذا التساؤل بقولهما: خصوا المتكلم بالضمة لتقدُّم مرتبته؛ ذلك أنَّ القياس وضع المتكلم أولًا ثم المخاطب, فأُعطي أشرف الحركات, والمخاطب المذكر بالفتح؛ لأنَّ خطابه أكثر من خطاب المؤنث فالتخفيف به أولى, وأيضًا هو مقدم على المؤنث, فأُعطي التخفيف, فلم يبقَ للمؤنث إلا الكسر (الدماميني، ١٩٨٣م, ٢١/٢).

فإعطاء الضم للمتكلم لتقدم رتبته أولًا قياسًا, فأعطي أول الحركات وأشرفها –وهو الرفع– , وأما إعطاء الفتح للمخاطب المذكر, فلأن استعماله في الخطاب أكثر من خطاب المؤنث, فأعطي أخف الحركات, وهو الفتح, وأعطي الكسر – وهو ثقيل – للمخاطبة – وهي قليلة في الاستعمال – ليتعادلوا بينها, وهذا التقسيم بين الحركات يعتبر سلكًا من مسالك التناسب, والله أعلم.

المسألة العاشرة (ملحق)

علة علامة الاسم والفعل والحرف بين الوجودية والعدمية

عند تقنين النحاة قواعد النحو جعلوا علامةَ الاسمِ والفعلِ وجوديَّةً كـ (الجر والتنوين والنداء علامات تدخل الأسماء, وقد والسين وسوف التاء علامات تدخل الأفعال) (ابن عقيل, ١٩٨٠م, ١ / ١٦), وأما الحرف فعلامته عدميَّة, أي لا تقبل علامات الاسم ولا الفعل, قال الشاعر (الحريري، ٢٠٠٥م, ص٦):

الحرفُ مَا ليستْ لهُ عَلامَهْ ... فَقِسْ على قَولي تَكُنْ عَلامَهْ

إذاً يُعرفُ الحرف بعدم قبول علامات الاسم والفعل، ويُعرف أيضًا عدمية، ويذكر في هذا الموطن تعليل, لِمَ تكون علامة الاسم والفعل وجودية، وتكون علامة الحرف عدميَّة؟.

أجاب عن هذا التساؤل الشيخ الباجوري بقوله: ((بأنَّ ذلك للتَّناسبِ والتعادل بين كلٍّ وعلامتِهِ, فإنَّ الاسمَ والفعلَ أشرفُ من الحرفِ, وكذلك العلامةُ الوجوديَّةُ أشرفُ من العدميّةِ, فجعلوا الأشرفَ للأشرفِ والأخسّ للأخسّ) (الباجوري، ٢٠١٣م, ص٤٠).

وهذا التعليل الافتراضي الذي سلك مسلك التعادل والتناسب بين أقسام الكلمة (اسم وفعل وحرف) وأُعطي كلُّ ذي حقٍّ حقَّهُ من علامات وجودية ومن عدمها, والله أعلم.

وقد استشكل على البعض بأنَّ العدم لا يكون علامةً للوجوديّ. أُجِيبَ: بأنَّ العدم قسمانِ: عدمُ المطلق: وهو الذي لا يكون علامةً للوجوديّ, وعدمُ المقيَّد: وهو يكون علامةً له, وما هنا من الثاني, ذلك أنَّ المراد عدم علامة الأسماء والأفعال لا العدم مطلقًا (الباجوري، ٢٠١٣م, ص٤٠).

الخاتمة:

توصلت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:

١- يتسم نظام اللغة العربية في علاماته الإعرابية بالدقة والتماسك مراعيا التناسب والتعادل في توزيعها بين المواقع الإعرابية.

٢- العلامات الإعرابية لها أثر كبير في تحديد المعنى الوظيفي وليس المعنى المعجمي.

٣- استندت العلامات الإعرابية بفرعيها الأصلية والفرعية إلى مجموعة معادلات كالأصل والفرع, والقوة والضعف, والثقل والخفة, والسابق واللاحق, والأشرف والأخس وغيرها.

٤- علل التناسب والتعادل عبارة عن فرضيات واستنتاجات عقلية واضحة.

٥- أثبت الدراسات أن الضمة أثقل الحركات, والكسرة أقواها, والفتحة أخفها, مع ارتباطها بالمعنى الوظيفي على المفردات والجمل ارتباطًا وثيقًا .

٦- ارتبطت علل التناسب والتعادل بمعان المصطلحات النحوية كالفاعل والمفعول والمبني والمعرب والجزم والجر وغيرها.

المصادر والمراجع:

ابن الحاجب, عثمان بن عمر، (ت: ٦٤٦هـ), ١٩٨٩م, الأمالي, ت: فخر صالح سليمان, دار عمار, الأردن، ودار الجيل, بيروت.

ابن الخباز, أحمد بن الحسين, ٢٠٠٧م, توجيه اللمع, ت: فايز زكي محمد, ط١، دار السلام, مصر.

ابن الوراق, محمد بن عبد الله بن العباس(ت: ٣٨١هـ), ١٩٩٩م, علل النحو, ت: محمود جاسم محمد الدرويش, مكتبة الرشد, ط١, الرياض, السعودية.

ابن بابشاذ, طاهر بن أحمد (ت: ٤٦٩ هـ), ١٩٧٧م, شرح المقدمة المحسبة, تح: خالد عبد الكريم, ط١, المطبعة العصرية, الكويت.

ابن جني, أبو الفتح عثمان (ت: ٣٩٢هـ), ٢٠٠٠م, سر صناعة الإعراب, ط١, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان.

ابن جني, أبو الفتح عثمان (ت: ٣٩٢هـ), الخصائص, ط٤, الهيئة المصرية العامة للكتاب, مصر.

ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن (ت : ٧٦٩هـ), ١٩٨٠م, شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك, ت: محمد محيي الدين عبد الحميد, ط٢٠, دار التراث, القاهرة، مصر.

ابن مالك, جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله, ١٩٨٢م, شرح الكافية الشافية, تح: عبد المنعم أحمد هريدي, ط١, جامعة أم القرى, مكة المكرمة.

ابن هشام, عبد الله بن يوسف بن أحمد (ت: ٧٦١هـ), ١٣٨٣هـ, شرح قطر الندى وبل الصدى, تح: محمد محيى الدين عبد الحميد, ط١، القاهرة, مصر.

ابن هشام, عبد الله بن يوسف بن أحمد (ت: ٧٦١هـ), ١٩٩٤م, أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك, ت: يوسف الشيخ محمد البقاعي, دار الفكر.

ابن يعيش, يعيش بن علي (ت: ٦٤٣هـ), ٢٠٠١م, شرح المفصل للزمخشري, تقديم: إميل بديع يعقوب, ط١، دار الكتب العلمية، بيروت, لبنان.

أبو البقاء, أيوب بن موسى(١٠٩٤هـ), الكليات, ت: عدنان درويش ومحمد المصري, مؤسسة الرسالة, بيروت.

أبو حيان, محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (ت: ٧٤٥ هـ), ن: ١٤١٨هـ-١٩٩٨م, ارتشاف الضرب من لسان العرب, تح: رجب عثمان محمد, ط١, مكتبة الخانجي, القاهرة.

أبي النجاء, حاشية أبي النجا على شرح خالد الأزهري على الأجرومية, مطبوع, د: ت, د: ن.

الإستراباذي, محمد بن الحسن الرضي (ت: ٦٨٦هـ), ١٩٧٥م, شرح شافية ابن الحاجب, ت: محمد نور وآخران, دار الكتب العلمية بيروت, لبنان.

الأشموني, علي بن محمد بن عيسى (ت: ٩٠٠هـ), ١٩٩٨م, شرح الأشموني على ألفية ابن مالك, ط١, دار الكتب العلمية بيروت, لبنان.

الأنباري, عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله (ت: ٥٧٧هـ), ١٩٩٩م, أسرار العربية, ط١, دار الأرقم بن أبي الأرقم.

الأنباري, عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله (ت:٥٧٧هـ), ٢٠٠٣م, الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين, ط١, المكتبة العصرية.

الأوسي, قيس اسماعيل, علل الإعراب والحركات الإعرابية في العربية, سنة ١٩٩٣م, بحث منشور في مجلة

المورد, المجلد ٢١, العدد الأول.
الباجوري, إبراهيم بن محمد بن أحمد (ت: ١٢٧٧هـ), ٢٠١٣م, فتح ربِّ البرية على الدُّرة البهية نظم الآجُرُّوميَّة, ط١, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان.
الجرجاني, عبدالقاهر, ١٩٦٩م, دلائل الإعجاز, ت: محمد عبدالمنعم خفاجي, ط١, القاهرة, مصر.
الجرجاني, عبدالقاهر, ١٩٨٢م, المقتصد في شرح الايضاح, تح: كاظم بحر المرجان, ط١, دار الرشيد, بغداد.
الجرجاني, علي بن محمد بن علي (ت: ٨١٦هـ), ١٩٨٣م, التعريفات, تح: ضبطه وصححه جماعة من العلماء, ط١, دار الكتب العلمية بيروت, لبنان.
الجوهري, أبو نصر إسماعيل بن حماد (ت: ٣٩٣هـ), ١٤٠٧هـ,١٩٨٧م, الصحاح, تح: أحمد عبد الغفور عطار, ط٤, دار العلم للملايين, بيروت, لبنان.
الحازمي, أحمد بن عمر بن مساعد, شرح ألفية ابن مالك, ن: ttp://alhazme.net.
الحازمي, أحمد بن عمر, ٢٠١٠م, فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية, مكتبة الأسدي, ط١, مكة المكرمة.
الحريري, القاسم بن علي بن محمد (ت: ٥١٦هـ), سنة: ٢٠٠٥م, ملحة الإعراب, ط١، دار السلام, القاهرة, مصر.
حسن, عباس (ت: ١٣٩٨هـ), النحو الوافي, ط١٥, دار المعارف.
الخضري, محمد, حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر.
الدماميني, محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر (ت: ٨٢٧ هـ), ١٩٨٣م, تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد, ت: محمد بن عبد الرحمن.
الرازي, أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن (ت: ٦٠٦هـ), ١٤٢٠ هـ , مفاتيح الغيب = التفسير الكبير, ط٣, دار إحياء التراث العربي, بيروت .
الزَّجَّاجي, أبو القاسم (ت: ٣٣٧ هـ), ١٩٨٦م, الإيضاح في علل النحو, تح: مازن المبارك, ط٥, دار النفائس, بيروت.
السيرافي, أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت: ٣٦٨ هـ), ٢٠٠٨م, شرح كتاب سيبويه, ت: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي, ط١، دار الكتب العلمية، بيروت, لبنان.
السيوطي, عبد الرحمن بن أبي بكر(ت: ٩١١هـ), همع الهوامع في شرح جمع الجوامع, ت: عبد الحميد هنداوي, المكتبة التوفيقية, مصر.
الصبان, محمد بن علي (١٢٠٦هـ), ١٩٩٧م, حاشية الصبان على شرح الأشموني, ط١, دار الكتب العلمية بيروت.
العكبري, أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت: ٦١٦هـ), ١٩٩٥م, اللباب في علل البناء والإعراب, تح: عبد الإله النبهان, ط١, دار الفكر, دمشق, سوريا.
الفاكهي, عبد الله بن أحمد (ت:٩٧٢ هـ), ١٩٩٣م, شرح كتاب الحدود في النحو, تح: المتولي رمضان أحمد، ط٢، مكتبة وهبة, القاهرة, مصر.
المرادي, بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله (ت: ٧٤٩هـ), ٢٠٠٨م, توضيح المقاصد, تح : عبد الرحمن علي سليمان, ط١, دار الفكر العربية.
الملخ, حسن خميس, ٢٠٠٠م, نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين, دار الشروق, عمان.

ناظر الجيش, محمد بن يوسف بن أحمد (ت: ٧٧٨ هـ), ١٤٢٨هـ, تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ت: علي محمد فاخر وآخرون, ط١, دار السلام.

ناظر الجيش, محمد بن يوسف بن أحمد (ت: ٧٧٨ هـ), ١٤٢٨هـ, شرح التسهيل, تح: علي محمد فاخر وآخرون, ط١، دار السلام، القاهرة, مصر.

ياقوت, محمود سليمان,١٩٩١م, العلامة في النحو العربي, دار المعرفة الجامعية, الإسكندرية, مصر.

يوخنا مرزا الخامس, المسائل الخلافية في الحركات العربية, بحث منشور, مجلة العرب, الرياض, ج٥, و٦, مجلد ٤٣, ذو القعدة وذو الحجة ١٤٢٨هـ.

قواعد الإملاء, إصدارات مجمع اللغة العربية بدمشق, مطابع دار البعث, ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

Sources and references

Abu Hayyan, Muhammad bin Yusuf bin Ali Al-Andalusi (d. 745 AH), d. 1418 AH - 1998 AD, Irtisaf al-Dharb min Lisan al-Arab, ed.: Rajab Othman Muhammad, 1st edition, Al-Khanji Library, Cairo.

Ibn Al-Khabbaz, Ahmed bin Al-Hussein, 2007 AD, Tawjih Al-Lama', edited by: Fayez Zaki Muhammad, 1st edition, Dar Al-Salaam, Egypt.

Al-Muradi, Badr al-Din Hassan bin Qasim bin Abdullah (d. 749 AH), 2008 AD, Clarifying the Objectives, ed.: Abd al-Rahman Ali Suleiman, 1st edition, Dar al-Fikr al-Arabiya.

Al-Khudari, Muhammad, Al-Khudari's Footnote to Ibn Aqeel's Explanation on the Alfiyyah of Ibn Malik, Dar Al-Fikr.

Al-Sabban, Muhammad bin Ali (1206 AH), 1997 AD, Hashiyat Al-Sabban on Sharh Al-Ashmouni, 1st edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut.

Ibn Jinni, Abu Al-Fath Othman (d. 392 AH), Al-Khasāsīs, 4th edition, Egyptian General Book Authority, Egypt.

Al-Jurjani, Abdel-Qaher, 1969 AD, Evidence of the Miraculous, published by: Muhammad Abdel-Moneim Khafaji, 1st edition, Cairo, Egypt.

Ibn Jinni, Abu Al-Fath Othman (d. 392 AH), 2000 AD, The Secret of Syntax Industry, 1st edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon.

Ibn Aqeel, Abdullah bin Abdul Rahman (d. 769 AH), 1980 AD, Explanation of Ibn Aqeel on the Alfiyyah of Ibn Malik, published by: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, 20th edition, Dar al-Turath, Cairo, Egypt.

Al-Ashmouni, Ali bin Muhammad bin Issa (d. 900 AH), 1998 AD, Sharh Al-Ashmouni on Alfiyyah Ibn Malik, 1st edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon.

Nazir al-Jaish, Muhammad bin Yusuf bin Ahmad (d. 778 AH), 1428 AH, Sharh al-Tashil, ed.: Ali Muhammad Fakher et al., 1st edition, Dar al-Salam, Cairo, Egypt.

Al-Anbari, Abdul Rahman bin Muhammad bin Ubaidullah (d. 577 AH), 1999 AD, Secrets of Arabia, 1st edition, Dar Al-Arqam bin Abi Al-Arqam.

Ibn Malik, Jamal al-Din Abu Abdullah Muhammad bin Abdullah, 1982 AD, Sharh al-Kafiya al-Shafiyah, ed.: Abdel Moneim Ahmed Haridi, 1st edition, Umm al-Qura University, Mecca.

Ibn Ya'ish, Ya'ish ibn Ali (d. 643 AH), 2001 AD, Sharh al-Mufasal by al-Zamakhshari, presented by: Emile Badie Yaqoub, 1st edition, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon.

Ibn Babshaz, Tahir bin Ahmad (d. 469 AH), 1977 AD, Sharh al-Muqaddimah al-Muhasaba, ed.: Khaled Abdul Karim, 1st edition, Al-Asriyya Press, Kuwait.

Al-Istrabadhi, Muhammad bin Al-Hasan Al-Radi (d. 686 AH), 1975 AD, Sharh Shafiya Ibn Al-Hajib, d.: Muhammad Nour and others, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon.

Ibn Hisham, Abdullah bin Yusuf bin Ahmed (d. 761 AH), 1383 AH, Sharh Qatar al-Nada and Bel al-Sada, ed.: Muhammad Muhyi al-Din Abdul Hamid, 1st edition, Cairo, Egypt.

Al-Fakihi, Abdullah bin Ahmad (d. 972 AH), 1993 AD, Explanation of the Book of Punishments in Grammar, ed.: Al-Mutawali Ramadan Ahmad, 2nd edition, Wahba Library, Cairo, Egypt.

Al-Sirafi, Abu Saeed Al-Hasan bin Abdullah (d. 368 AH), 2008 AD, Explanation of the Book of Sibawayh, edited by: Ahmed Hassan Mahdali, Ali Sayyid Ali, 1st edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon.

Al-Jawhari, Abu Nasr Ismail bin Hammad (d. 393 AH), 1407 AH, 1987 AD, Al-Sahhah, ed.: Ahmed Abdel Ghafour Attar, 4th edition, Dar Al-Ilm Lil-Maliya'in, Beirut, Lebanon.

Yaqut, Mahmoud Suleiman, 1991 AD, The Scholar in Arabic Grammar, University Knowledge House, Alexandria, Egypt.

Al-Awsi, Qais Ismail, Reasons for inflection and inflection movements in Arabic, 1993 AD, research published in Al-Mawrid Magazine, Volume 21, First Issue.

Ibn al-Hajib, Othman bin Omar, (d. 646 AH), 1989 AD, Al-Amali, published by: Fakhr Saleh Suleiman, Dar Ammar, Jordan, and Dar Al-Jeel, Beirut.

Ibn Al-Warraq, Muhammad bin Abdullah bin Al-Abbas (d. 381 AH), 1999 AD, The Reasons for Grammar, edited by: Mahmoud Jassim Muhammad Al-Darwish, Al-Rushd Library, 1st edition, Riyadh, Saudi Arabia.

Al-Bajuri, Ibrahim bin Muhammad bin Ahmed (d. 1277 AH), 2013 AD, Fath of the Lord of the Wilderness on the Splendid Durrat, Nazm Al-Ajurumiyah, 1st edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon.

Al-Hazmi, Ahmed bin Omar, 2010 AD, Fath Rab al-Bariyah fi Sharh Nazm al-Ajrumiyah, Al-Asadi Library, 1st edition, Mecca.

Abu Al-Baqa, Ayoub bin Musa (1094 AH), Al-Kulliyyat, edited by: Adnan Darwish and Muhammad Al-Masry, Al-Resala Foundation, Beirut.

Al-Akbari, Abu Al-Baqa Abdullah bin Al-Hussein bin Abdullah (died: 616 AH), 1995 AD, Al-Lubab fi Il'il al-Sna'I wa al-Yarb, ed.: Abd al-Ilah al-Nabhan, 1st edition, Dar al-Fikr, Damascus, Syria.

Al-Jurjani, Abdul-Qahir, 1982 AD, Al-Muqtasid fi Sharh Al-Idhah, ed.: Kadhim Bahr Al-Marjan, 1st edition, Dar Al-Rashid, Baghdad.

Al-Hariri, Al-Qasim bin Ali bin Muhammad (d. 516 AH), Year: 2005 AD, Malha Al-A'rab, 1st edition, Dar Al-Salam, Cairo, Egypt.

Hassan, Abbas (d. 1398 AH), Al-Nahw al-Wafi, 15th edition, Dar Al-Ma'aref.

Al-Malakh, Hassan Khamis, 2000 AD, The Theory of Reasoning in Arabic Grammar between the Ancients and the Moderns, Dar Al-Shorouk, Amman.

Al-Suyuti, Abd al-Rahman bin Abi Bakr (d. 911 AH), Ham'a al-Hawa'i fi Sharh Jum' al-Jawa'i', edited by: Abd al-Hamid Hindawi, Al-Mattabah al-Tawfiqiyya, Egypt.

Al-Anbari, Abdul Rahman bin Muhammad bin Ubaidullah (d. 577 AH), 2003 AD, Fairness in Issues of Disagreement between Basra and Kufic Grammarians, 1st edition, Modern Library.

Ibn Hisham, Abdullah bin Yusuf bin Ahmed (d. 761 AH), explained the paths to Alfiyyah Ibn Malik, d.: Yusuf Sheikh Muhammad Al-Baqa'i, Dar Al-Fikr.

Al-Zajjaji, Abu Al-Qasim (d. 337 AH), 1986 AD, Al-Idḥā fi lllāl al-Ṣaḥāl, ed.: Mazen Al-Mubarak, 5th edition, Dar Al-Nafā'is, Beirut.

Al-Jurjani, Ali bin Muhammad bin Ali (d. 816 AH), 1983 AD, Definitions, edited and authenticated by a group of scholars, 1st edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon.

Al-Damamini, Muhammad Badr al-Din bin Abi Bakr bin Omar (d. 827 AH), 1983 AD, Commentary on the Fara'id on Facilitating Interests, published by: Muhammad bin Abdul Rahman.

Army Superintendent, Muhammad bin Yusuf bin Ahmed (d. 778 AH), 1428 AH,

Introduction to the rules explaining the facilitation of benefits, edited by: Ali Muhammad Fakher and others, 1st edition, Dar es Salaam.

Al-Malakh, Hassan Khamis, 2000 AD, The Theory of Reasoning in Arabic Grammar between the Ancients and the Moderns, Dar Al-Shorouk, Amman.

Nazir Al-Jaish, Muhammad bin Yusuf bin Ahmed (d. 778 AH), 1428 AH, Introduction to the rules explaining the facilitation of benefits, edited by: Ali Muhammad Fakher and others, 1st edition, Dar es Salaam.

Nazir al-Jaish, Muhammad bin Yusuf bin Ahmad (d. 778 AH), 1428 AH, Sharh al-Tashil, ed.: Ali Muhammad Fakher et al., 1st edition, Dar al-Salam, Cairo, Egypt.

Yaqut, Mahmoud Suleiman, 1991 AD, The Scholar in Arabic Grammar, University Knowledge House, Alexandria, Egypt.

Yukhana Mirza V, Controversial Issues in Arab Movements, published research, Al-Arab Magazine, Al-Riyadh, Part 5 and 6, Volume 43, Dhul-Qi'dah and Dhul-Hijjah 1428 AH.

Orthography rules, Publications of the Arabic Language Academy in Damascus, Dar Al-Baath Press, 1425 AH/2004 AD